

## التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق، وجهة نظر

أ. آمال لحسن شوثري

أستاذة مساعدة، جامعة محمد بوضياف  
كلية علوم التسيير والعلوم التجارية، المسيلة، الجزائر

### Résumé :

Nous retournons dans cette étude à la théorie économique pour voir comment elle a traité la question ou le problème de « distribution des revenus » à travers ses écoles économiques contemporaines : « le capitalisme et le marxisme » tout en déterminant la position de chaque école, ses fondements théoriques et ses quelques projections opérationnelles.

Ainsi cette étude traite l'opinion de la pensée économique arabe et islamique possédant un point de vue différent

### ملخص:

نعود في هذه الورقة إلى النظرية الاقتصادية للوقوف على الكيفية التي عالجت بها مسألة "توزيع الدخل" من خلال مدارسها الاقتصادية المعاصرة "الرأسمالية والماركسية" بتحديد موقف كل مدرسة، المنطلقات النظرية التي بنت عليها هذا الموقف، والبعض من إسقاطاتها العملية.

كما تهدف الورقة أيضا إلى توضيح وجهة نظر الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي إذ يمتلك هذا الأخير توجهها ورؤى مختلفة للموضوع.

### مقدمة:

يمكن للباحثة أن تبدأ ورقتها بما قاله الزميل الأستاذ محمد المعموري في احدث ما كتب عن تحليل سلوك الفقر وعلاقته باتجاهات السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في العراق، إن الفقر ظاهرة عالمية تتجاوز المكان والزمان وتتخطى الثقافات<sup>1</sup>، ونظرا لارتباط ظاهرة الفقر بمسألة التفاوت في توزيع الدخل فإنه يمكن القول أيضا أن هذه المسألة هي الأخرى أصبحت تتعدى حدود المكان والزمان، ولا تقتصر على دولة دون تلك بل مازالت وسوف تبقى القضية الأساسية التي تثير حولها الكثير من الجدل والنقاش، إذ يكفي القول أن بحث التوزيع، كما يراه ريكاردو والآخرين، هو المشكلة الأساسية التي تكون دراستها موضوع علم الاقتصاد<sup>2</sup>.

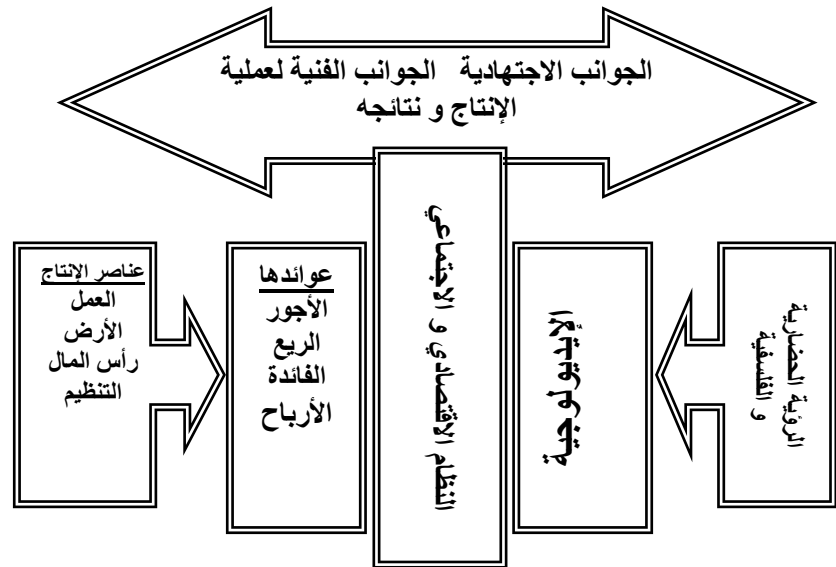
وإن كان التاريخ الاقتصادي يمثل سجلا للماضي، والنظرية الاقتصادية تأتي حلقة في سلسلته، فإن التوزيع يشكل أبرز وأهم تلك الحلقات، وطبعاً لن نستطرد في هكذا جوانب فلسفية على أهميتها، بل سنحاول التركيز فقط على ظاهرة توزيع الدخل كظاهرة تناولتها مختلف المدارس الاقتصادية بالتحليل والدراسة" الرأسمالية، الماركسية، الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي"، وبالتركيز أيضا على الرواد فيها وأصحاب السبق بوصف ملاحظة الظواهر حق الأكثرية، لكن تفسيرها امتياز يعود للأقلية وحسب. وحتى مستويات التفسير تلك تختلف ولا ريب، واختلافها هذا يعني بالضرورة أن قابلية وقدرة القلة هذه ذاتها تأتي في درجات متباينة من حيث النوع،

فالفكر الاقتصادي مدين في أهم تياراته لمن يتميز من هذه القلة في التفسير وهم الرواد<sup>3</sup>. فلا يمكن وتحت أي مسوغات أن ننكر على ابن خلدون وأدم سميث وكارل ماركس العبقرية التي ميّرتهم عن البقية.

و لكون هناك صعوبة بالغة في عزل تأثير القيم المذهبية التي يؤمن بها الفرد عما كتب من نظريات وما يتبعها من تحليلات، فإن نظرية توزيع الدخل ما هي إلا انعكاس للمواقف العقائدية بشكل أو بآخر، فعلى حد قول أحد علماء الاقتصاد الغربيين إن المبادئ والأفكار العلمية ملونة عقائدياً<sup>4</sup>.

و لقد لخص الدكتور باسل البستاني الأمر بالشكل البياني الآتي<sup>5</sup>:

### الجوانب الاجتهادية والفنية لعملية الإنتاج



تهدف هذه الورقة، إلى محاولة تلخيص نظرة كل مدرسة لمسألة توزيع الدخل ومدى انعكاس ذلك على الواقع من خلال تناول موقف كل مدرسة والمنطلقات التي بنت عليها هذا الموقف، ثم التقييم، وفي التقييم سنكتفي فقط بإعطاء بعض المؤشرات والآراء لأهمية الموضوع الذي يحتاج إلى حيز بحث لا يمكن أن تستوعبه بعض من الصفحات

فرضية الدراسة تتلخص في أنه على الرغم من الزخم الفكري والتنظيري لظاهرة التفاوت في توزيع الدخل إلا أن الواقع العملي أثبت فشل هذا التنظير في التقليل من التفاوت في توزيع الدخل سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي لسببين، إما لقصور النظرية في حد ذاتها أو للصعوبة التي يمكن أن تواجه عملية التطبيق.

تضم خطة البحث ثلاثة مباحث، الأول منها يتناول آراء المدرسة الرأسمالية، والثاني خصص للمدرسة الماركسية، أما المبحث الثالث فتم فيه وبايجاز شرح موقف الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي من عملية توزيع الدخل.

وتجدر الإشارة فقط لنقطتين هامتين، الأولى هي الاستغناء عن الإطار المفاهيمي أو المصطلحي الخاص بالدراسة كتعريف التفاوت، العدالة وغيرها على افتراض أنها معروفة .

والثانية اعتماد الباحثة المصادر المترجمة والتي تناولت الموضوع، مستقبل الرأسمالية، ثمن القوة (( سنوات كيسنجر في البيت الأبيض ))، مقدمة الديمقراطية الاقتصادية، فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، مصادر علق عليها أحدهم بأنها أكثر الكتب المروجة للعولمة ولو أبدت غير ذلك .

فكان اعتمادنا عليها من باب وشهد شاهد منهم. فلقد قال الرئيس الفرنسي في مارس عام 1995 :

" إن لا مبالاة المخجلة قد تحولت وصارت لامبالاة مغرورة " .

**أولا - المدرسة الرأسمالية:**

**1- الموقف :**

ساهمت المدرسة الرأسمالية بنظريات وآراء كثيرة لا يمكن حصرها لكن يمكن وضع كل تلك المساهمات تحت نظريتين أساسيتين هما النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية التي تشترك كل واحدة منها مع الأخرى - ولو اختلفت الطرائق والحجج المقدمة - في أن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومقبولة بل يذهب الرأسماليون الجدد منظرو العولمة الجديدة إلى أبعد من ذلك ويعدون التفاوت مطلوباً في حلبة التنافس العالمي الضاري وشرطاً ضرورياً من شروطه.

وينطلق الكلاسيك في تفسير ظاهرة التوزيع من أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد السياسي هي تقرير القوانين التي تتحكم بتوزيع الإنتاج بين طبقات المجتمع الممثلة بالأجور والأرباح والريع والفائدة لذلك اهتموا بالكشف على القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة وركزوا على التوزيع الوظيفي أي التوزيع بين عناصر مختلفة من عمل ورأس مال منظورا إلى كل واحد من هذه العناصر المختلفة على أساس وظيفته في الإنتاج وفي صورة مجردة كلياً دون الاهتمام بالأفراد الذي يتكون منهم . فالريع لملاك الأراضي والأجر للعمل والفائدة لرأس المال والربح للمنظم.

فلقد كانوا ينظرون إلى مسألة تفاوت توزيع الدخل على أنها مسألة طبيعية تفرضها قوانين الطبيعة. المتشائمون منهم أمثال " دافيد ريكاردو " يرون أن القوانين الطبيعية في انطباقها الحتمي تسبب بعض الآلام والمتاعب التي يجبر الناس على تحملها أما المتفائلون مثل " ساي " فيرون أن القوانين الطبيعية يمكن أن تجذب الآلام بشرية أو أن الآلام حتى و إن حدثت ليست سوى شيئا عابراً له صفة التطهير والتخليص<sup>6</sup>.

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك مبدأ يحكم القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي وهو أن كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة المتمثلة في الحصول على أكبر نفع شخصي ممكن. وألا تعارض بين المصلحة الشخصية والمصلحة العامة لكون هذه الأخيرة ما هي إلا مجموع المصالح الخاصة ويتم ذلك من خلال شئئين اثنين هما

التنافس الموجود بين الأفراد جميعا والذي يكبح الانطلاق في تحقيق المصالح الخاصة وجهاز الثمن الذي يجعل كل فرد لا ينتج إلا إذا كان ذلك موافقا لرغبات الجماعة . أما بالنسبة لكينز فلم يكن ماركسيا في أفكاره بل جاء ليحمي أفكار أسلافه من الدمار وحماية الإنتاج الرأسمالي من الضياع وإن كان يطالب بإعادة توزيع الدخل بين الأفراد توزيعا يخفف التفاوت في توزيع الثروات والدخول من خلال تدخل الدولة بأدوات السياسة المالية، كفرض الضرائب التصاعدية وتفعيل العوامل المؤدية إلى إعادة توزيع الدخل لأن التفاوت بالنسبة إليه يحدث أزمة في الطلب الكلي وإعادة التوزيع لصالح الطبقات الفقيرة من شأنه أن يزيد الادخار ومن ثم التأثير على الإنفاق الكلي الاستثماري منه والاستهلاكي. ويعاد التوازن العام للاقتصاد الرأسمالي<sup>7</sup>.

لكن المحاولات الكينزية تلك لم تخرج في إطارها الإيديولوجي عن استخدام الدولة كأحدى أدوات تعديل الإلتواءات التي ميزت المسارات الرئيسية للرأسمالية ثم التخلي عنها بعد أن ينمط الاقتصاد الرأسمالي وفقا لمزايا السوق . فدور الدولة بالنسبة لكينز جاء فقط لتعديل التشوهات التي حدثت في المنظومة الاقتصادية الرأسمالية لهذا أكد على أن معالجته تعد قصيرة الأمد فقط لأن اعتماد آرائه في المدى الطويل يعني تغييرا في المبادئ الأساسية للنظام الرأسمالي وهي مسألة لا تريدها الآراء الكينزية ولا تعنيها أصلا لتناقضها والفلسفة الرأسمالية .

## 2- المنطلقات:

يمكن تلخيص المنطلقات التي بني عليها النظام الرأسمالي فلسفته في توزيع الدخل في النقاط الآتية:

1- تأثر الرأسمالية بالتيارات الفلسفية والسياسية والأخلاقية التي ظهرت منذ بداية القرن ( 17 ) مثل النزعة الفردية التي طبع بها التفكير الفلسفي كأراء الفيلسوف " ديكارت " ( 1516- 1650 ) وأفكار " Lock " ( 1632 - 1704 ) التي هاجم من خلالها فكرة الحق المطلق للملوك كأساس السلطة السياسية هو الفرد وجميع الأفراد متساوون من هذه الناحية فلا يكون لأي منهم أكثر مما للآخر، وأفكار " بنتام " زعيم المدرسة النفعية ( 1748 - 1832 ) الذي كان يدعو إلى أن أكبر سعادة جماعية ممكنة هي تلك التي تنتج عن سعي كل فرد لتحقيق السعادة لنفسه لأن السعادة الجماعية ليست سوى مجموع السعادات الفردية . ومنه فالفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي<sup>8</sup> .

2- انتشار فكرة القانون العلمي إذ حاولت المدرسة الرأسمالية بحث الظواهر الاقتصادية على أنها خاضعة لقوانين علمية محددة يجب كشفها وتحديدها . ومهمة الباحث هو الكشف عن هذه القوانين ومن بينها قوانين التوزيع .

3- الحرية الاقتصادية التي تشمل الحق في الملكية الخاصة الذي يشمل حقوق أصحاب الممتلكات الخاصة في السيطرة على مؤسساتهم أو تفويضها نوعا ما بالشكل الذي يروونه مناسباً وبالتالي فإن البيان المشترك للرأسمالية الأمريكية الحديثة يستند في النهاية على حق لا يقبل التحويل<sup>9</sup> .

4 - نظريتهم في القيمة لاسيما في بداياتها والتي ترى أن قيمة السلعة التبادلية تتحدد بكمية العمل الاجتماعي المبذول عليها .

## 3- التقييم:

### - على المستوى النظري :

- 1- لم يهتم الرأسماليون بما يعرف باسم التوزيع الشخصي أي بتوزيع الدخل القومي بين الأفراد والأشخاص الذين يمكن تجميعهم في طبقات مختلفة طبقاً لاختلاف مقدار دخل كل فرد بل اهتموا بالتوزيع الوظيفي.
- 2- نسبية القوانين الاقتصادية فهي ليست مطلقة في الزمان والمكان .
- 3- نظريتهم في قيمة العمل التي تعد عنصر العمل العنصر الأساسي في الإنتاج فكيف يمكن بالتالي تبرير إعطائها ما يخلقه العمل من فائض للقيمة إلى غيره من عناصر الإنتاج كمرود مثل رأس المال بصورة خاصة فإذا كان العمل هو مصدر القيمة فلا يمكن تبرير مشاركة أي عنصر آخر عداه في مردود الإنتاج إلا إذا تم الإقرار بوجود الاستغلال<sup>10</sup> .
- 4- تراجع السياسات التدخلية للدولة مؤخراً وتركيز رؤوس الأموال في فئة قليلة العدد من كبار الرأسمالية نتيجة ظهور الاحتكارات الكبرى.

### - على المستوى التطبيقي :

- لا يمكن تحت أي مبررات نكران فضل آليات النظام الرأسمالي في قلب موازين الحياة
- وتغيير صورة الحياة الكلية بدءاً من القاطرة البخارية ووصولاً إلى الاستنساخ . لكن ما أفرزته هذه الآليات ضرب ذلك الفضل عرض الحائط وبدل أن تشرب الإنسانية نخب الانتصار ذرفت الدموع وبحرارة، والتفاوت في التوزيع الدخول سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي كان من أبرز تلك الإفرازات .

#### 1- محلياً:

على المستوى المحلي هناك قلة تستأثر بالشطر الأعظم من الدخل الوطني والثورة القومية في حين يعيش الكثير على الهامش فلقد صارت الأفواه تردد في أوروبا وحتى في الولايات الأمريكية المتحدة بعناد متعاطف نغمة مفادها أننا نحن أنفسنا أصبحنا بأمس الحاجة للمساعدة . وقد علق أحدهم على هذه الصورة بالقول " فهكذا أصبح يشعر الملايين من الناخبين ومن ضمنهم حتى أولئك الساكنون في مراكز الازدهار الاقتصادية بأنهم مغشوش الأزمنا الجديدة<sup>11</sup> .

فلقد ذهبت أدرج الرياح ما بشر به الرئيس الأمريكي " هاري ترومان " فقراء العالم في عام 1949 بضرورة رفع المستوى المعيشي على نحو جوهري لكل أبناء الأقطار المتخلفة، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الصناعي . فهؤلاء لم يعودوا قادرين ولا حتى في بلدانهم دائماً على الوفاء بما تعهدوا ولم يعودوا قادرين على التحكم في التفاوت الاجتماعي المتزايد وبناءً على هذا هل هناك من سيفكر في تحقيق نمو اقتصادي منسجم مع البيئة وفي توزيع عادل للثروة في العالم الثالث؟<sup>12</sup> .

### على المستوى الدولي :

نترك في هذا المجال لغة الأرقام نتحدث عن الهوة فـ 386 مليار ديرا يمتلكون معا ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار من سكان المعمورة<sup>13</sup> . وكما يشير البروفيسور L.

MALSIS في كتابه *Agriculture et processus de développement* تحت موضوع التوزيع العالمي للسكان والنتائج القومي الإجمالي معتمدا على تحليل البروفيسور Rene Candaume في كتابه الشهير *La Pauvreté des nations* إلى أن حصة ما يسمونهم بدول الجنوب ( البلدان المتخلفة + البلدان تحت النمو + البلدان النامية ) من الدخل القومي 12.5 % بينما حصة المجموعة الثانية دول الشمال " الدول المتقدمة والدول الأكثر تقدما " هي 87.5 %<sup>14</sup>. فالبلدان المتطورة صناعيا والتي تنشئ هناك قاعدة من الاتحادات متعددة القوميات والمراكز المالية العالمية تسيطر على 80 % من الموارد العالمية حصة USA منها 25 % من شركات متعددة القومية والتي تشكل صلب الاقتصاد العالمي المعاصر وهي تسيطر على ما يصل إلى حد نصف الإنتاج العالمي ونسبة 63 % من التجار وزهاء 4/5 براءات اختراع وترخيصات على الجديد من التكنيك والتكنولوجيا .. وما يقرب المليار من الناس " المليار الجائع " في العالم معزولين عن العامل الإنتاجي ( 150 مليون عاطل عن العمل وأكثر من 700 مليون مشغولين بالعمل جزئيا وكثيرين منخرطين في النشاط الإجرامي، ومليار فرد أميين ونحو الثلث تقريبا من سكان الأرض لا يزالون بعد غير متمتعين بالكهرباء وقرابة مليار ونصف مليار لا منفذ لهم إلى مصادر المياه العذبة الصالحة للشرب و480 مليون نسمة بمن فيهم 200 مليون طفل يتجرعون مرارة الجوع أو يعانون جراء نقص التغذية<sup>15</sup>.

أما مسألة المساعدات التي تقدم للدول الفقيرة بالإضافة إلى عدم نجاعتها فهي في انخفاض مستمر. فهناك انخفاض مستمر فيما يقدم من معونات ففي عام 1994 قدمت ألمانيا على سبيل المثال ما يساوي 0.34% من مجموع ناتجها القومي الإجمالي ولم يزد عما قدمته عن 0.31%

سنة 1995 بالمقارنة مع ما قدمته النمسا 0.34 % لنفس السنة<sup>16</sup>.

فيما يتعلق بالقارة الإفريقية فمن بين الإحدى والعشرين دائرة خارجية التي تشرف حتى الآن على إدارة المساعدات التي تقدمها USA تقرر إغلاقها سنة 1999 وتسعة منها فقط تعمل لحد الآن في هذه القارة والتي يرى الكثيرون منها أن مستقبلها ضائع لا محالة يقول الخبير الأمريكي بشؤون العالم الثالث روبرت د. كابلان " أن جزءاً كبيراً من إفريقيا يقف على حافة الهاوية لهذا فإنها نموذج للصورة التي ستكون عليها الحروب والحدود وسياسة الأقليات في عقود السنين القادمة"<sup>17</sup>.

### ثانيا : المدرسة الماركسية:

بالرغم من العيوب التي ميزت الماركسية سواء من النواحي الفكرية أو التطبيقية إلا أنها تركت بصمات كبيرة أثرت من خلالها سواء على الفكر أو السياسة في القرنين الأخيرين وكفي كما قال الدكتور لبيب شقير أن أعداداً كبيرة من الأفراد تدين بصحة هذه النظرية، وفقا لما رسمته من مبادئ وتعاليم وكفي لبيان ذلك أن نذكر بلدين كبيرين كالاتحاد السوفياتي سابقا والصين الشعبية . وبقية بلاد العالم الشيوعي تأخذ بهذه النظرية وتعمل وفقا لمبادئها هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو لم يوجد هذا التيار الماركسي لما

كان هذا التدخل الواسع للدولة قد حدث والذي تحقق منذ أزمة 1929. ومن هذه الناحية يرجع إلى الماركسية الفضل الكبير في تطوير الرأسمالية<sup>18</sup>.

### 1- الموقف:

تنطلق الماركسية في تفسيرها لظاهرة التفاوت في التوزيع من طبيعة النظام الرأسمالي ذاته المبني على أساس التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع. التناقض في طريقة التوزيع التي تجعل القوة العاملة تمثل المجتمع كله تقريبا وملكية أدوات الإنتاج تتركز بين أيدي فئة ضئيلة من الأفراد. فالتناقض بين جماعية العمل وفردية الملكية هو الذي يحرك الصراع الطبقي ويصل به إلى ثورة عنيفة تقضي على الرأسمالية نفسها " الفكرة تحمل نقيضها ". أما الأجر في النظام الرأسمالي فيحدد عند المستوى اللازم لحصول العمال على ضرورات المعيشة وإن اتجهه خلال التطور يكون نحو الانخفاض ومن هنا يخلق التفاوت ويبدأ ما أسماه ماركس بالاستغلال L'exploitation الذي يرتبط بؤس الطبقة العاملة وشفائها لأن الرأسمالي حتى يحافظ على استمرار وتقوية أرباحه يميل دائما لاستغلال العامل فينشأ بذلك شعور طبقي ويقوى الصراع بين الطبقتين .

فالفلسفة الماركسية تلغي التفاوت في توزيع الدخل بإلغائها للملكية الفردية بوصفها مستغلة في جميع صورها وتهمل حافز الربح وتصور الإنسان مجموعة من الاستجابات للبيئة التي يعيش بها وليس له كيان ثابت يتجسد في خصائصه الفطرية. وتأكيدا على الملكية الجماعية فقط وتطبيق المساواة في المستوى المعيشي بين الناس.

### 3- المنطلقات:

تنطلق الماركسية في وجهة نظرها من التفاوت في توزيع الدخل من عدة اعتبارات فلسفية وتاريخية واقتصادية أبرزها<sup>20</sup>.

1. نظرية التطور الديالكتيكي التي تتلخص في أن الفكرة عندما توجد تحمل في طبيعتها بذور فنائها وزوالها. لأنها لا تتسم بالكمال المطلق ومن هنا يقوم حتما نقدها الذي ينفىها و يظهر نقيضها وهذا النقيض هو فكرة فهي تحمل إذن بين طبيعتها بذور زوالها ولذلك تتولد من تصادم النقيض بالفكرة الأولى فكرة جديدة هي نقيض النقيض .

2. نظرية التفسير الاقتصادي أو المادي للتاريخ التي تقضي بأن النواحي الاجتماعية والسياسية والفكرية إنما تتشكل وتتكيف بظروف وما تخلقه من روابط تبادلية واقتصادية هي العامل الرئيسي الذي يشكل الفكر البشري . فليس الوعي " الفكر الإنساني" هو الذي يحدد للإنسان طريقة معيشته، ولكن طريقة معيشته هي التي تحدد وعيه وفكره. كما بين ماركس أن تاريخ أي مجتمع لم يكن إلا تاريخ صراع الطبقات Lutte de classe فهو القوة التي تعمل وتنتقل بالتاريخ من نظام اجتماعي لآخر، فالتاريخ محكوم بقوانين توجه تطوره حتما في ناحية معينة .

### 3-التقييم:

من جملة الانتقادات التي وجهت للماركسية سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية ما يلي :

### - على المستوى النظري:

1- إلغاء وجود الفرد وإفناؤه في المجتمع بما لا يتماشى وحرية الفرد في التملك .

- 2- عنصر العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد كما أن قيمة أي سلعة لا يمكن ردها فقط على نفقة إنتاجها وحدها بل هناك عوامل أخرى كعنصر الطلب.
- 3- لم تؤيد الأحداث النظرية الماركسية في توجه الأجور نحو الانخفاض نظراً لارتفاع الأجور في العصر الحديث .
- 4- تدخل حكومات المنظومات الرأسمالية في الشؤون الاقتصادية من جهة واضطرار الأنظمة الماركسية أمام ضغط الواقع إلى تعديل بعض المبادئ كتطبيق نظام الحوافز المادية في الأجور الذي أدى إلى التفاوت في مستوى المعيشة كما خففت من النمط المركزي في التخطيط وإقرار الملكية الخاصة في بعض صورها كما سنرى على المستوى التطبيقي .

#### -على المستوى التطبيقي :

لم تستطع المنظومة الماركسية الشيوعية(\*) شأنها في ذلك شأن المنظومة الرأسمالية أن تحقق الكثير في حل مشكلة التفاوت في توزيع الدخل، فالعلاق الأول انتهى به المطاف إلى بروسنويك غورباتشوف التي أحالته أشلاء تفقد حتى إمكانية التكامل فيما بينها، فليس هناك من سبيل للتجارة مع بعضها لأن كافة المنتجات المصنوعة في الاتحاد السوفياتي سابقا والمكون من 280 مليون نسمة كانت تصنع في مصنع واحد ووحد عملاق فقط<sup>21</sup> .

أما العملاق الثاني الصين على الرغم من أنه يعرض ديناميكية في التطور الاقتصادي يبدو أكثر إقناعا كونه لم ينخرط في اللعبة مع المنظومات المالية الدولية والمقرضين الأجانب فهو أيضا يتجه نحو اقتصاد السوق بعد أن سئم المزارع الصيني حياته الريفية البائسة وصعب عليه الانتقال إلى المدينة وحتى وإن استطاع أن يفعل فإنه سينضم بذلك إلى الجموع الفقيرة المتزايدة والتي تسعى للحصول على لقمة العيش في الأحياء الفقيرة ومن ثم ازداد عدد النازحين المتشردين إذ يصل تقريبا إلى مائة مليون . ولا ريب في أن هذا الرقم بمفرده يبين حجم الأعباء الجسام الملقاة على عاتق أكبر بلدان العالم الثالث من حيث السكان<sup>22</sup>.

لكن تبقى التجربة الصينية في الإصلاحات التي تقوم بها تجربة تحتاج إلى وقفة يمكن أن تلخص في النقاط الآتية لأنها قد تخرج الصين من مأزقها على الأقل بأقل خسارة<sup>23</sup> :

- 1- معدلات الادخار الداخلية العالية، فلقد استطاع هذا البلد الفقير أن يوفر بمحض إرادته ويستثمر 40 % من ناتجه المحلي مما جعل الثروات لبناء المستقبل متيسرة سواء بالاستثمار الأجنبي أو بدونه فإذا كانت التكنولوجيا مهمة والإدارة الأجنبية كذلك فإن الجهات الأجنبية حتى وإن هربت رؤوس الأموال من الصين على الطريقة المكسيكية فإن ذلك لن يؤثر فيها بالطريقة التي أثرت بالمكسيك في أواخر 1994 م .
- 2- فعالية الحكومة الصينية وقدرتها على تصميم الاستراتيجيات وأكثر من ذلك تنفيذها فمثلا في أواخر السبعينات قامت الصين بإصلاحات في الريف بإلغاء الكمونات ومنح العوائل القروية حصتها من الأرض وتشجيعها لنظام الحوافز فاستطاعت بذلك أن ترفع ناتجها الزراعي الريفي بحوالي الثلثين وبتحويل الزراعة للقطاع الخاص الذي



أدى إلى تحويل الخدمات له مما أدى إلى تحويل تجارة التجزئة المحدودة أيضا للقطاع الخاص وبالتالي توسيع نطاق السوق .

3- الاهتمام بالتعليم فالصين تعد من أحسن الدول النامية تعليما وأوسعهم ثقافة وهذا ما جعل تعليم مهارات الإنتاج الحديث سهلاً لأن تعليم الذي لديه مستوى التعليم الأساسي يكون أسهل بكثير من تعليم الأميين.

4- المهاجرون الصينيون فقد أوكلت الصين مهمة العمل التجاري لصيني المهجر الذين هم على دراية بممارسة اللعبة الرأسمالية لأنهم نشأوا على اقتصاديات رأسمالية فمدراء المصانع غالباً ما يكونون من صيني المهجر الذين لم يجلبوا معهم فقط الأموال والثقافة بل جلبوا ما هو أهم وهو المعرفة والاتصالات المباشرة لممارسة اللعبة الرأسمالية .

5- نسبة العمالة الصينية التي تعمل في مشاريع الدولة تقدر بـ 18 % إذا ما قورنت بـ 9.3 % بروسيا. وتمتلك الصين بعض المنشآت الكبيرة. 72 % من العمال في الصين يعمل في المزارع الجماعية مقابل 6 % في الاتحاد السوفياتي سابقاً كل ذلك يجعل من السهل توجيه اقتصاد مكون من ملكيات صغيرة إلى السوق مما هو عليه الحال في اقتصاد مكون من الملكيات الكبيرة .

### ثالثاً : موقف الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي من توزيع الدخل:

العدالة الاجتماعية في الإسلام هي تفاوت في الدخل مع تحقيق حد الكفاية فالإسلام يحث على زيادة الإنتاج لكنه يحرص أيضاً على العدالة في التوزيع، والأساس الحقوقي للتوزيع الذي ينطلق منه في ذلك هو التسخير والاستخلاف والذي نتجت عنه المفاهيم المرتبطة بالعمل والملكية والحاجة، هذه العناصر التي تشكل الأساس الملزم لتوزيع الدخل والثروة على أبناء المجتمع<sup>24</sup>.

1- العمل : هو تكليف شرعي لأن عمارة الأرض تكليف شرعي وصاحب رأس المال مجبر على توظيف رأس ماله في الإنتاج إذ لا يجوز اكتنازه وتؤخذ منه الزكاة .  
فالدولة والأفراد في الإسلام مجبرين على تحقيق ما يلي<sup>25</sup> :

أ - إعطاء فرصة عمل للقادر عليه من خلال تزويده برأسمال ليبدأ مشروعاً معيناً، ومن هنا فإن من إحدى الوظائف الأساسية للزكاة هي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه بحيث يكون له مصدر دخل ثابت يغنيه عن طلب المساعدة من غيره.

ب - تساوي الأفراد في حدي الكفاف والكفاية، وتفاوتهم بعد حد الكفاية تفاوتاً غير مطلق لأنه إن كان التفاوت جائزاً بسبب تفاوت قدرات الأفراد إلا أنه ليس مطلقاً بل منضبطاً بالقدر الذي لا يسمح بالسفاهة في تضييع الأموال. أما الفقير ومصدقا لقوله تعالى " وفي أموالكم حق للسائل والمحروم ... " فيجب أن يصله حقه.

ج - الحياة الكريمة حتى لمن هم غير مسلمين فقد أمر الخليفة عمر بن الخطاب بشيخ من أهل الذمة يسأل على أبواب الناس فقال ما أنصفناك إذ كنا أخذنا منك الجزية في شبابك ثم ضيعناك في كبرك وأعطاه ما يحتاجه من بيت المال .

د- المصاب بالضرر يعطى حسب حاجته وبالمقدار الذي يفرج ضائقته فتخلق الثقة والطمأنينة مما يحفز الأفراد على العمل ومن ثم الإنتاج .

**2- الحاجة:** والتقسيم هنا يتم على أساس حد الكفاية الذي يتناسب مع العمل والموقع السياسي والإداري والعلمي والاجتماعي للمواطن. وهناك شيان يقرران حد الكفاية؛ العمل والموقع الاجتماعي ويعتمد على ما يلي: حجم الأسرة، وسائل الحياة (المكانة الاجتماعية)، مستوى أسعار السلع و تكاليف المعيشة. ويتحقق حد الكفاية عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي والذي يقوم بعملية التنظيم هو بيت المال الذي يمتلك المصارف والموارد (الحكومة بوصفها الكيان المالي للدولة بلغة العصر).

المصارف وتتمثل في الفقراء والمساكين، العاملين عليها، المؤلفة قلوبهم، في الرقاب، الغارمين، ابن السبيل في سبيل الله " آية الصدقات "

- الفقير : الذي ليس لديه شيء وباصلاح الفكر الاقتصادي الإسلامي هو من لا يملك أو يتوافر له حد الكفاية أو حد الغنى لا حد الكفاف \*

- المسكين : الذي عنده حد الكفاف ولا يطلب حيث لا يكف .

- العاملون عليها: الجباة و غيرهم من العاملين في مؤسسة الزكاة .

- ابن السبيل : المنقطع المسافر الذي فقد ماله .

- في سبيل الله: الجهاد.

- الغارمون عليها: المنتجون الذين يخسرون في العملية الإنتاجية.

أما الموارد فهي الصدقات الجبرية، الزكاة، الصدقات الطوعية، العشر، الخراج، الجزية، خمس الغنائم<sup>26</sup>.

- الزكاة: هي لغة الطهارة والنماء والشكر والبركة.

اصطلاحاً: هي وجوب إخراج نصيب من الثروة من قبل الأفراد إلى بيت المال لتكون مورداً من موارده. والزكاة هي صدقة والصدقة هي زكاة لكن من المنظور الكمي فإن الزكاة تختلف عن الصدقة حيث أنها تجب بعد النصاب أما الصدقة فهي زكاة يدفعها المسلم بالقدر الذي يرضيه .

- العشر: مثل عشر التجارة وهي الأموال المفروضة على أموال التجارة الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة إليها يقوم بتحصيلها عامل متخصص يسمى العاشر.

- الخراج : هو المال الذي يجبي ويؤتى به لأوقات محددة، فهو مبلغ من المال يلزم الشخص بتأديته إلى الدولة وذلك عما تخرجه الأرض من نبات وهو بلغة اليوم ريع الأرض الزراعية وبخاصة في التطبيقات الاقتصادية للنظام الرأسمالي .

- الجزية: هي المال الذي يفرض على الذمي و هو جزاء الإسكان وحماية النفس والمال والعرض ة تامين شروط المواطنة و الاندماج في المجتمع الإسلامي هذا وقد سماه الدكتور فاضل الحسب بدل الخدمة "

- خمس الغنائم: الغنيمه هي ما كان يحصل عليه المسلمون بالقوة من المشركين يقسم بين من حضر منهم المعركة بعد إخراج الخمس لبيت المال.

وهناك ثلاث حالات في الإسلام بالنسبة للحاجة والعمل؛ فإذا كان:

- عمل الفرد يساوي حاجته: لا يدفع الزكاة.

- عمل الفرد أقل من حاجته: يستحق هو الزكاة.

- عمل الفرد أكبر من حاجته: فهذا هو من يدفع الزكاة الإلبارية أو الزكاة الطوعية (الصدقة).

3- الملكية: يقول الله تعالى في كتابه الحكيم: " ذلكم ربكم له الملك " سورة فاطر آية 13 " والله ملك السماوات والأرض " سورة النور، من هذه الآيات الكريمات نخلص إلى نتيجة هامة مفادها أن الملكية في الإسلام هي ملكية الله سبحانه وتعالى للخلق والموجودات<sup>26</sup>. وحق فردي مفيد وكائن باسئلاف ومنح وتوظيف من الله سبحانه وتعالى ليقوم المال من خلال الفرد بأداء وظائف شخصية واجئماعية حدده الشارع ب: - أن يقع الشيء في دائرة الحلال لأن المذهب الاقئصادي الإسلامي وبخلاف المذاهب الاقئصادية الوضعية<sup>27</sup> يحسر اسئغلال الموارد في الإئناج النافع حقا والذي يوصف بالحلال، فالعملية الإئناجية في الإسلام لابد أن تكون متكاملة ذاتيا من حيث الشكل والمضمون، أي أن يقع الشيء المنتج في دائرة الحلال وأن تكون وسيلة جمع عناصر الإئناج ( كالتمويل ) منسجمة مع دائرة الحلال وهذا يعني أن العملية الإئناجية في الإسلام يجب أن تراعي مبدأ المنفعة الاجئماعية كمقياس رئيسي يخضع له الإئناج وليس الإيراد الشخصي<sup>28</sup>.

- أن يكون إطار تنظيم عملية الإئناج منسجما مع دائرة الحلال وأن تكون وسيلئها توظيف عناصر الإئناج منسجمة أيضا مع دائرة الحلال<sup>29</sup>.

- أن يكون هناك توازن بين الحق الفردي والحق الاجئماعي العام وكئئرا ما يحسم المسألة الحق الأخير حق المجتمع الذي هو تعبیر عن حق الله الذي يرعاه الحاكم بقوة الشريعة ذاته. فالملكية تكون على أساس الواجب والمنفعة والضرر<sup>30</sup>.

والحرية في الإسلام حرية موجهة ليست مطلقة كما في الأنظمة الرأسمالية وليست مقيدة كما في الماركسية تهدف إلى إيجاد الوئام والانسجام في مصلحة الفرد والمجتمع كما أن مفهوم المنفعة في الإسلام يختلف عن المفهوم الوضعي حيث تكون المنفعة مادية بحتة تحقق رغبة أو نزوة آنية في حين دالة المنفعة في المفهوم الإسلامي تأخذ بمئغير آخر هو الثواب والعقاب في الحياة الأخرى . فالجهاد في سبيل الله ومساعدة الفقراء والمساكين تحمل منفعة عظيمة تدخل الجنة<sup>31</sup>.

و مما سبق يمكن القول أن ببيت المال في الإسلام هو المكلف بإعادة توزيع الدخل ونقل الفئناات من مرتبة إلى أخرى لكي يحقق العدالة الاجئماعية لأن سمة الإسلام في التوزيع هي العدالة لقوله تعالى " اعدلوا هو أقرب للتقوى " وأبرز صور هذه العدالة حفظ التوازن بين الأفراد سواء على مستوى الوطن الواحد أو بين الدول على المستوى العالمي، فالمسلم الحق هو المسلم المتوازن، سواء في مجال إشباع الحاجات الطبيعية أو في مجال العبادات والمعاملات أو حتى في مجال العواطف والأحاسيس وكافة صور الحياة.

فالواقع أن التوازن هو قانون الحياة الرشيدة لأن المغالاة في ناحية يكون على حساب الجوانب الأخرى مما يخل أو يفسد أمرها حتى لو كانت المغالاة في الفضائل فإنه يجعل منها شذوذا أو مرضا<sup>33</sup>.

فكل الإئناج بمنهج الإسلام في التوازن والاعتدال فيه نجاح وراحة وسعادة الإنسان ولقد رأينا ذلك في أبهى صورته زمن الرسول وخلفائه الراشدين - رضي الله عنهم -

والخليفة الراشد الخامس عمر بن عبد العزيز وكل خروج عنه فيه فشله ومعاناته وبؤسه ونرى ذلك اليوم في أسوء صوره.

وإن كان الإسلام يدعوا إلى الثراء والغنى فإنه يشترط في ذلك ألا يكون المال متداولاً بين فئة قليلة من الناس أو قاصراً على دولة معينة أو كما يقولون أن تختص قلة بالتمر والكثرة بالنوى. كما يقرّ أنه أياً كانت أشكال الإنتاج السائدة فلا بد من ضمان الحاجات الأساسية لكل فرد بوصفه إنساناً. " حد الكفاية أو المستوى اللائق للمعيشة تمييزاً له عن " حد الكفاف " أي المستوى الأدنى للمعيشة وإذا توافر لكل مسلم حد الكفاية الذي هو في الشرع الإسلامي التزام الدولة وحق الله الذي يعلو فوق كل الحقوق فإنه لا مانع أن تتفاوت الثروات والدخول ولكن لكل بحسب عمله وجهده وفي حدود ما هو مقرر أو معترف به شرعاً. وفي الظروف الاستثنائية التي لا يتوافر فيها حد الكفاية لكل مواطن فإنه يتأسى الجميع في حد الكفاف بحيث لا يحصل أحد أياً كان مركزه أو مكانته في المجتمع على أكثر من احتياجاته الضرورية<sup>34</sup>.

والتكافل الاجتماعي هو الآخر أداة رئيسية من أدوات التوزيع إذ يجب أن يحظى دائماً الذين هم في حاجة للمساعدة على نصيب يوفر لهم الحياة الكريمة فتنتقى عنهم صفة العوز . فالإسلام عند التوزيع يضع الفئات التي تحتاج المساعدة كالذين لا يمتلكون القدرات العقلية أو الجسدية التي تسمح لهم بالحصول من عملهم إلا على حد الكفاف، والذين يتعطلون عن عملهم لأي سبب واليتامى في المقدمة قبل أن تحصل العناصر المنتجة على نصيبها من الدخل القومي " الضعيف أمير الركب " مصداقاً لقوله تعالى " وفي أولهم حق للسائل والمحروم " أما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث<sup>35</sup>.

أما واجب الدولة في الاقتصاد الإسلامي فهو بث الوعي في نفوس المتعاملين في السوق وتقديم الحوافز " التشجيعية المادية والمعنوية " وتشجيعهم على الكسب الحلال وبالطرق المشروعة ومنع التصرفات الضارة بالسوق وتحديد الأجور والأسعار عند الضرورة، وإجبار بعض الناس على القيام ببعض الأعمال التي يحتاجها الناس وتحريم الاستغلال وكل وسيلة تؤدي إليه. و من واجبها أيضا إقامة العدل ومنع الظلم<sup>36</sup>.

وما يؤسف له حقا أنه مع كل هذا الميراث العربي الإسلامي الذي تم استعراضه بشكل موجز، وفي ظل كل هذا الإرث الإنساني سواء في أثوابه الاشتراكية والرأسمالية لم يزل الإنسان العربي المسلم المعاصر لم يغب عن بعد. إذ تبقى الدول العربية والإسلامية من أكثر الدول مواجهة لمعضلة الفقر، فتلثي سكان الوطن العربي يقيمون في الأقطار المنخفضة الدخل ولو تم افتراض أن معدل الفقر في قطرین هما مصر والسودان هو 30 بالمائة، فإن هذا يعني وجود ما يقرب 28 مليون من الفقراء في هذين البلدين وحدهما، وهو عدد يعادل سكان جميع الأقطار المرتفعة الدخل في الخليج العربي، وبحسب تقديرات منظمة الإسكوا في منتصف السبعينيات يوجد حوالي 70 مليون فرد من يقع تحت خط الفقر. واستنتجت بعض الدراسات أن معدل الفقر في الوطن العربي قد ازداد ولم ينخفض إذ كان في انخفاض مستمر من الفترة (1950/1980) لكن ظاهرة الفقر بدأت بالارتفاع كنسبة من جملة السكان وكعدد مطلق خلال الفترة منذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن<sup>37</sup>.

وإن كان البعض يعزي ذلك إلى إغفال الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية في الكثير من مراحلها لقضايا الفقر وتوزيع الدخل، وآخرون إلى انشغال الوطن العربي بالصراع بين المنهج الاشتراكي والمنهج الرأسمالي وتجاوز ذلك الصراع الخلافات النظرية والفكرية بين الأكاديميين والباحثين لينتقل إلى صراع حقيقي بين الأقطار العربية والأنظمة والحكومات. وآخرون إلى تبعات سنوات الإستعمار الطويلة واملاءات الهيمنة القادمة. لكن السؤال الذي يبقى مطروحا لماذا يحكم علينا نحن بالذات ومسبقا، بأننا لن نغتن سواء في ظل أثواب جاهزة مستوردة أو في ظل إنتاجنا الآخر؟ ولماذا كلما حاولنا التنفس في هذا الاتجاه يتغير كل شيء فجأة؟.

## الخاتمة :

مما سبق يمكن أن نسجل النقاط الآتية:

- تركز الممارسة الرأسمالية التفاوت الشديد في توزيع الدخل وتركز الثروة في أيدي الأقلية التي وتقضي على مقدرات الجماعة. فمن الطبيعي جدا في ظل الرأسمالية أن تتركز الثروة في يد الأقلية.

- تقضي المدرسة الماركسية على إنسانية الفرد وفطرته بمبادئها بالمساواة المطلقة والإزالة الكلية للفوارق وهي طبعا كما علق عنها أحدهم ستظل صنما ماركسيا، و هما لن يتحقق لمخالفته لطبيعة الأشياء ونظام الحياة الدنيا كما أرادها الله تعالى.

- يقر الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي بالتفاوت تبعا لاختلاف المواهب والقدرات لكنه لا يقبل الاستغلال والسيطرة والفجوات الكبيرة سواء بين أفراد المجتمع أو بين الدول. وذلك من خلال ما أقره من مبادئ وأسس أهمها:  
أ- المال مال الله والبشر مستخلفون فيه.

ب- لكل حد الكفاية أولا ثم لكل تبعا لعمله.

ج- لا تحترم الملكية الخاصة إلا بعد الكفاف ولا يسمح بالثراء إلا بعد ضمان حد الكفاية .

وعليه فنسبية التفكير ومحدودية الرؤيا بالنسبة للمدارس الوضعية لم يوصل أي منها إلى صياغة نظرية متكاملة وسليمة ومنطقية ولو نسبيا لتوزيع الدخل . وإن كان ذلك كما يقول الدكتور لبيب شقير يعلمنا التواضع في الدفاع عن آرائنا، ويدفعنا لحرية المناقشة والفكر التي توصلنا إلى تعلم أخطائنا والكشف عما تنطوي عليه أفكارنا من ضعف أو بعد عن الحقيقة. إلا أن كل ذلك يجعلنا نطرح السؤال التالي أما أن لنا أن نبعث وندرس تطبيقاتنا الاقتصادية من جديد لاسيما تلك التي ظهرت في صدر الإسلام والتي تختلف اختلافا جوهريا عما جاءت به تلك المدارس كونها تطبيقات مميزة لأنها في كثير من تفاصيلها تعترف من الشريعة الإسلامية بمختلف مصادرها، القرآن والسنة وآراء واجتهادات الأئمة والفقهاء لنبني على أساسها نظرية في التوزيع، في كل ما يتصل بحياتنا وبما يفرضه الولاء للماضي والتعاطي مع الحاضر(مسألة الخصوصية) وما أوجبنا لذلك اليوم.

### الهوامش:

- 1- المعموري علي موسى محمد - تحليل سلوك الفقر بين أثر النمو الاقتصادي واتجاهات السياسات الاقتصادية - العراق حالة دراسية - رسالة ماجستير - كلية الإدارة والاقتصاد - بغداد - العراق - 2000 - ص 2 .
- 2- شقير لبيب - تاريخ الفكر الاقتصادي - منشورات دار الحكمة للنشر والترجمة والتوزيع - بغداد - 1986 - ص 183 .

- 3- باسل البستاني- الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج - دار الطبعة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - 1985 - ص 7 .
  - 4- العبيدي سعيد علي محمد - العلاقة بين عدالة التوزيع ومعدل النمو في الاقتصاد الإسلامي، مجلة كلية المعارف والجامعة - العدد الأول - الأنبار - العراق - 1988 - ص 196 .
  - 5- محمد سعيد علي العبيدي - العلاقة بين عدالة التوزيع ومعدل النمو في الاقتصاد الإسلامي - مجلة كلية المعارف والجامعة - العدد الأول - الأنبار - العراق - ص 196 .
  - 6- باسل البستاني - مرجع سابق - ص 16 .
  - 7- ليبي شقير - مرجع سابق - ص ص 175 - 176 .
  - 8- ليبي شقير - مرجع سابق - ص ص 166 - 169 .
  - 9- أدال روبيرت - الديمقراطية الاقتصادية - ترجمة محمد مصطفى غنيم - الدار الدولية للنشر والتوزيع - القاهرة - 1992 .
  - 10- باسل البستاني - مرجع سابق .
  - 11- هانس بيتر مارتن - هارالد شومان - فخ العولمة - الاعتداء على الديمقراطية والعولمة - ترجمة عدنان عباس علي - مجلة عالم المعرفة - 1996 - ص 61 .
  - 12- هانس بيتر مارتن - هارالد شومان - مرجع سابق - ص 69 .
  - 13- هانس بيتر مارتن - هارالد شومان - مرجع سابق - ص 60 .
  - 14- حربي راضي رسول - منطقة التجارة العربية الحرة والإمكانات الثابتة وتحديات العولمة - العولمة والمستقبل العربي - سلسلة المائدة الحرة - بيت الحكمة - بغداد - 1999 - ص 106 .
  - 15- العولمة وتأثيراتها على الدول النامية - تقرير المركز الدولي للأبحاث الاستراتيجية والدولية - مجلة دراسات اقتصادية - بيت الحكمة - بغداد - 2000 - ص 44 .
  - 16- هانس بيتر مارتن - هارالد شومان - مرجع سابق - ص 60 .
  - 17- هانس بيتر مارتن - هارالد شومان - مرجع سابق - ص 63 ولمزيد من التفاصيل راجع : سيمون هيرش - ثمن القوة - سنوات كيسنجر في البيت الأبيض - ترجمة خالد إسماعيل الصفار وعبد الوهاب القصاب - إصدارات بيت الحكمة - بغداد 1998 - ص ص 330 - 335 .
  - 18- ليبي شقير - مرجع سابق - ص 238 .
  - 19- تقي عبد السلام العاني - الإسلام والمشكلة الاقتصادية - مجلة دراسات اقتصادية - بيت الحكمة - بغداد - 2000 - ص ص 5-7 .
  - 19- ليبي شقير - مرجع سابق - ص ص 218 - 221 .
  - ( \* ) هناك فرق بين الاشتراكية كأسلوب اقتصادي والماركسية كإيديولوجيا.
  - 20- ليستر ثرو - مستقبل الرأسمالية - ترجمة حلمي عبد القادر فالح - إصدارات بيت الحكمة - بغداد - 1999 - ص 137 .
  - 21- هانس بيتر مارتن - هارالد شومان - مرجع سابق - ص ص 65 - 66 .
  - 22- ليستر ثرو - مرجع سابق - ص ص 130 - 140 .
  - 23- هانس بيتر مارتن - هارالد شومان - مرجع سابق - ص ص 67 - 68 .
  - 24- محاضرات في الفكر الاقتصادي للدكتور فاضل حسب - جامعة بغداد - بغداد - 2000/2001 .
  - 25- تقي عبد السلام العاني - مرجع سابق - ص 14
- ( \*\* ) - حد الكفاف هو الحد الأدنى من المعيشة من مأكول وملبس وأموى مما بدونه لا يستطيع المرء أن يعيش أو ينتج، فهو غير قابل للنقصان أو الزيادة ولا يختلف إلا باختلاف القوة الشرائية في كل مكان وزمان وخلافه حد الكفاية فهو مستوى أرقى من المعيشة وهو بالتالي نمو قابل للتقدم ومن ثم يختلف باختلاف مستوى التقدم في كل مكان وزمان .
- 26- راجع في ذلك إبراهيم أحمد حسين، توزيع الثروة في الاقتصاد الإسلامي - رسالة ماجستير - قسم البحوث والدراسات الاقتصادية - بغداد - 1988 - الفصل الرابع.

- 27- لمزيد من التفاصيل راجع : أزهر سلمان الجبوري - نمط الملكية في الإسلام - الاستخلاف  
أساس نمط الإنتاج الإسلامي قراءة في كتاب الأموال لأبي عبيد - مجلة الدراسات الاقتصادية - العدد  
الرابع - بيت الحكمة - بغداد - السنة الثانية - ص 280
- Austruy Jacsues - l'islam face au développement économique - les éditions  
ouvrières - Paris - France - 1961 .
- 28 - تقي عبد السلام العاني - مرجع سابق - ص 13 .
- 29 - لمزيد من التفاصيل راجع : أحمد إبراهيم منصور - نمط الملكية في الإسلام - إشكالية  
الملكية الزراعية - دولة المماليك الشراكسية - حالة دراسية من خلال فكر المقرئزي - مجلة دراسات  
اقتصادية - بيت الحكمة - بغداد - 2000- ص 77 .
- 30 - لمزيد من التفاصيل راجع : جاسر الفارس - الفكر الاقتصادي عند القاضي عبد الجبار بن  
أحمد - مجلة دراسات اقتصادية - بيت الحكمة - بغداد - 2000- ص ص 98- 99 .
- 31 - نجم الدين عبد الله الشخلي - الحسبة ودورها في حماية السوق الإسلامية - مجلة دراسات  
اقتصادية - بيت الحكمة - 2000 - ص ص 51 - 52 .
- 32 - فاضل الحسب - في الفكر الاقتصادي العربي الإسلامي - الدار العربية للطباعة - بغداد -  
1979 - ص 31
- 33 - محمد شوقي الفنجري - الإسلام وعدالة التوزيع - ندوة الاقتصاد الإسلامي - المنظمة العربية  
للتربية والثقافة والإعلام - معهد البحوث والدراسات العربية - بغداد - 1983 - ص 333 .
- 34 - محمد شوقي الفنجري - مرجع سابق - ص 332 .
- 35 - عبد العزيز فهمي هيكل - مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي - دار النهضة العربية للطباعة والنشر  
- بيروت - 1983 - ص 172 .
- 36 - نجم الدين عبد الله الشخلي - مرجع سابق - ص 53 .
- 37- راجع في ذلك: عبد الرزاق الفارس - الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي - مركز دراسات  
الوحدة العربية - بيروت - 2001 - الفصل الثاني.